

محددات المشاركة السياسية وسوسيولوجيا الفعل الانتخابي في الجزائر مقاربة نظرية في قراءة الظاهرة الانتخابية

The Determinants of Political Participation and the Sociology of Electoral Action in Algeria A theoretical approach to reading the electoral phenomenon

جامعة وهران 2 محمد بن أحمد / الجزائر	علم الاجتماع السياسي	نحال عباس - طالب دكتوراه nehalsociologue@gmail.com
جامعة وهران 2 محمد بن أحمد / الجزائر	علم الاجتماع السياسي	زاوي مصطفى – أستاذ التعليم العالي drzaoui1@hotmail.fr
DOI :		

الإرسال: 2025/04/10 القبول: 2025/06/14 النشر: 2025/06/19

ملخص:

تعالج هذه الورقة أهم قضية علمية تدرس في حقل علم الاجتماع السياسي وهي المشاركة السياسية ودورها في و إنتاج نماذج للفعل الانتخابي وخاصة في المجتمع الجزائري الذي يسعى إلى تكريس ثقافة الدولة وترسيخ مفهوم المواطنة عن طريق الانتخاب وتعزيز حرية الفرد وإشراك المجتمع في الحياة العامة عن طريق خلق و تهيئة أرضية سياسية وقانونية تسمح بتوفير الشروط اللازمة لإنجاح المشاركة السياسية وتفعيل السلوك الانتخابي وضمان استمرارية مشروع الدولة التي تعترف بالحريات وتضمن الحقوق و تحدد الواجبات في سياق حقل سياسي يؤمن بالاختلاف والتعددية السياسية.

كلمات مفتاحية: المشاركة السياسية: الانتخاب؛ المواطنة؛ التنشئة السياسية.

Abstract:

This paper addresses the most important scientific issue studied in the field of political sociology, which is political participation and its role in producing models of electoral action, especially in Algerian society, which seeks to consolidate the culture of the state, consolidate the concept of citizenship through elections, enhance individual freedom and involve society in public life by creating and creating a political and legal ground that allows providing the necessary conditions for successful political participation, activating electoral behavior and ensuring the continuity of the state project that recognizes freedoms, guarantees rights and defines duties in the context of a political field that believes in difference and political pluralism

Keywords : Political Participation.Elections, Citizenship.Political Socialisation

مقدمة:

تُعَدُّ المشاركة السياسية من بين أهم الآليات التي تركز الديمقراطية في العالم الحديث ذلك لأنها تضمن الحقوق السياسية للمواطنين و الغاية من هذه المعايير التي تفرضها الديمقراطية هي أنها تتجاوز كل الانتماءات الطائفية العرقية وتؤسس لمفهوم عابر لكل ما هو ديني و عرقي و هو المواطنة التي تنتج نموذج فرد حر و مستقل يؤمن بأفكار وقناعات سياسية تساهم في بلورة مشروع الدولة وهذه الأخير لا تترجم إلا في صورة الانتخاب باعتباره وعي ثقافي وسياسي للمواطنين يمكنهم من اختيار ممثلهم الشرعيين وفق شروط ومعايير يضمنها القانون ويكفلها الدستور ونحن في هذا السياق سنركز على الإطار النظري للمشاركة السياسية و فعل الانتخاب في الجزائر والسياقات والمحددات التي تؤثره وتساهم في مساره ومن هنا سوف نقوم بصياغة جملة من العناصر ستساهم في تشكيل الجسم النظري للدراسة وهي كالتالي :

1- في مفهوم المشاركة السياسية

تحدد المشاركة السياسية بمجموعة من المصطلحات والدلالات مستمدة من مجالات استخدامها فهي مشتقة من فعل شارك يشارك ، مشاركة.

وتعني المساهمة كذلك، التعاون في مجال الحصول على المكاسب الاجتماعية أو على جزء منها، وتعني أيضا بمعناها الإيجابي:

موقف يتخذه الفرد في جميع الحالات ويشترك فيه مع الآخرين.

ذلك الفعل الإنساني القائم على المساهمة والمقاسمة من أجل الحصول على قسط وجزء من شيء مادي أو معنوي.

واللافت أن المشاركة السياسية تنطوي هنا على المنفعة أو الفائدة الشخصية أو الجماعية (ماشطي، 2010) ويبدو أن موضوع المشاركة السياسية قد أخذ حيزا من الاهتمام في مجال علم الاجتماع السياسي فهي مجموعة من الأنشطة الفردية والجماعية التي تسمح بإعطاء الحكام التأثير اللازم على عمل وسير الأنظمة السياسية.

وتأخذ المشاركة السياسية في الأنظمة الديمقراطية أبعادا آخر تتداخل مع مفهوم المواطنة ،حيث تطلق صفة المواطنة على كل فرد في المجتمع تكون له نشاطات سياسية واجتماعية يشترك فيها باستمرار و فعالية.ولقد تعددت مفاهيم المشاركة السياسية

فهناك من يعرفها على أساس سلوك المشاركين ودوافعهم النفسية ومنهم من يعرفها على أساس الانتماء إلى أحد المنظمات ومدى تأثيرها على سير الحياة السياسية ومنهم من يعرفها على أساس الانتماء (أعجال، 2007) الجغرافي (مدينة-ريف) ومنهم من يرجعها إلى التنشئة السياسية والوعي والمواطنة. إن الاستخدام الشائع لمصطلح المشاركة مستمد من مجالين هامين هما الاقتصاد والسياسة:

اقتصاديا: وعلى مستوى المؤسسة تحديدا فإنها تعني مشاركة العمال في الأرباح. سياسيا: وتعني حصة حزب سياسي يقبل بالمشاركة في الحكومة عن طريق الانتخابات أو عن طريق الائتلافات (ماشطي، 2010).

وقد اجتهد الكثير من المفكرين وعلماء الاجتماع في محاولات لتحديد مفهوم المشاركة السياسية فعند بلاتون هي العلاقة بين الأشياء الحساسة في الأفكار أو هي العلاقة بين الأفكار فيما بينها ويتضح من هذا المعنى أن المشاركة تكون عن طريق أفكار على درجة من الحساسية تكون فيها مؤثرة وينتج عنها اتخاذ قرار أو مجموعة قرارات تؤدي في نهاية الأمر إلى تطبيق أو تنفيذ لهذه الأفكار وتتمثل العلاقة بين الأفكار في الناتج المشترك الذي يحصل بينها.

أما عند ليغلي بروهل فالمشاركة هي الهوية الرمزية المشتركة بين الأفراد (Dictionnaire pratique Quillet , 2004) أي تلك الخصائص غير المادية التي تجمع بين الأفراد وتحدد توجهاتهم.

2-أهمية المشاركة السياسية:

تتمثل أهمية المشاركة السياسية في كونها حجر زاوية في الديمقراطية فهي الوسيلة التي من خلالها نميز بين الأغلبية و المعارضة ووسيلة لتدعيم الحكمة الجماعية. وتعتبر إضفاء لمصادقية وشرعية النظام والهيئات الحكومية وسياجا آمينا للديمقراطية و ذلك من خلال تكريس حق المواطنين في التعبير عن آرائهم حول المسائل الوطنية في حدود ما يسمح به القانون وعدم احتكار العمل الوطني لصالح فئة معينة تعطي لنفسها حق الحراك السياسي.

فالمشاركة السياسية هي أبسط حقوق المواطنة بحيث تمنح للفرد فرصة القيام بدوره في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية بقصد تحقيق أهداف التنمية

الشاملة وبالتالي تصبح مفتاحا للتعاون البناء بين المواطنين والمؤسسات وقناة اتصال تدعم التوجه الديمقراطي بما يتيح استتباب الأمن والسلم في المجتمع (أعجال، 2007). وفي الدولة الحديثة المبنية على التعاقد بين الأطراف الحرة والمستقلة فإن المشاركة السياسية لها أهمية بالغة فهي تعد مؤشر يقيس به النظام السياسي درجة شرعيته وقبوله في المجتمع فهي تعكس صورة النظام لدى الناس.

وبالتالي فالمشاركة السياسية هي مبدأ ديمقراطي من أهم المبادئ الدولة الحديثة مبدأ يمكننا أن نميز في ضوئه الأنظمة الديمقراطية التي تقوم على المواطنة و المساواة في الحقوق و الواجبات والأنظمة الاستبدادية، الشمولية أو التسلطية التي تقوم على الاحتكار و إبعاد أفراد المجتمع عن الحياة السياسية وتنفيهم منها وذلك بتجميع كل شيء حتى يصبح الفرد مستلبا أو مغتربا سياسيا ويصبح غير مبالي سياسيا وهنا يضع نفسه قاصرا أمام السلطة السياسية في هاته المجتمعات.

إذن كلما كانت المشاركة السياسية حقيقية وفعالة كلما زادت من حياة ومدة الديمقراطية في المجتمع وبالتالي صلابة ومتانة الدولة كجهاز يتطور ويسير تطور المجتمع و متطلبات أفراده –المواطنين.
3- متطلبات المشاركة السياسية.

لكي يشارك الفرد أو المواطن سياسيا ويساهم إيجابا في المجتمع وفي الحياة السياسية يجب أن تتوفر شروط ومتطلبات لها علاقة مباشرة بالمشاركة السياسية هي:
3-1 التنشئة السياسية وعلاقتها بالمشاركة:

إن آليات التنشئة السياسية هي الكفيلة بخلق العملية التكاملية ويقصد بالعملية التكاملية عملية الانتقال من الانتماء العائلي أو الطائفي أو الإقليمي إل الانتماء للأمة أو الوطن إنها العملية التي يتحول بها السكان الذين يعيشون في مجتمع واحد إلى مواطنين في امة واحدة و وطن واحد تتفوق فيه الانتماءات الوطنية على الإلتماءات للأسرة والقبيلة وتتفوق فيه المصلحة العامة التي تتعلق بالصالح العام على المصالح الفردية والشخصية فبقدر استيعابهم للأفكار والقيم السياسية التي تتمحور حولها مبادئ التنظيم السياسي وأهدافه.بقدر مشاركة الأفراد في الحياة السياسية للمجتمع، بما يتوفر لهم من معلومات سياسية صحيحة عن حياتهم المدنية و السياسية.وبقدر ما يتوحد

الأفراد مع المبادئ العامة للمجتمع و أهداف العامة التنظيم السياسي أو السلطة السياسية الشرعية.

فشرعية النظام السياسي مرتبطة بمدى و قيمة المشاركة السياسية النابعة من تنشئة سياسية صحيحة تهدف إلى رقي المجتمع فالتنشئة السياسية عملية أساسية لنشاط الفرد داخل المجتمع السياسي، فخبرات التنشئة التي يكتسبها المواطن تحدد تصرفاته السلوكية في خضم الحياة السياسية ومنها مدى المشاركة السياسية أو عدم الاهتمام السياسي وتأييد الفرد أو رفضه للنظام السياسي والشعور بالانتماء إلى المجتمع السياسي أو التخلي عنه (الجوهري، 2001).

ويرى العالمان أوموند وبول أن التنشئة السياسية هي اكتساب المواطن للاتجاهات والقيم السياسية التي يحملها معه حينما يجند في مختلف الأدوار الاجتماعية (إسماعيل) ويعرف ليفين التنشئة بأنها اكتساب الفرد لاستعدادات سلوكية تتفق مع استمرارية قيام الجماعات والنظم السياسية بأداء الوظائف الضرورية للحفاظ على وجودها (إسماعيل).

كما يأتي جرينستن Greenstein: ويعرف التنشئة السياسية في دائرة المعارف الدولية للعلوم الاجتماعية بأنها (التلقين الرسمي والغير الرسمي) المخطط وغير المخطط للمعلومات والقيم والممارسات السياسية لخصائص الشخصية ذات الدلالة السياسية وذلك في كل مرحلة من مراحل الحياة عن طريق المؤسسات المختلفة في المجتمع (إسماعيل).

وهذا نستنتج عناصر تحدد مفهوم التنشئة السياسية و أهميتها هي:

- التنشئة السياسية هي أساس عملية التعلم و تلقين .
- التنشئة السياسية عملية مستمرة يتعرض لها الفرد في مختلف مراحل حياته.
- التنشئة السياسية شرط ضروري لنشاط الفرد في داخل المجتمع السياسي.
- خبرات التنشئة التي يكتسبها المواطن تحدد تصرفاته السلوكية و مواقفه في خضم الحياة السياسية ومنها المشاركة السياسية أوعدم الاهتمام بالشأن السياسي.
- تأييد أو رفض النظام السياسي والسلطة السياسية والشعور بالانتماء إلى المجتمع أو بالتخلي عنه.

- ويمكن أن تؤكد التنشئة السياسية على شرعية النظام السياسي أو على رفض تلك الشرعية وعلى ظروف هذا الرفض يتوقف بقاء أو تغيير النظام السياسي، فإذا اقترن فقدان الشرعية بشعور إيجابي تجاه النظام أصبح التغيير محتملا، ولكن إذا اقترن بمشاعر عدم الاهتمام فإن النتيجة هي الجمود والثبات وهذا ما نجده في المجتمعات المتخلفة أو العالم الثالث من اللامبالاة وعدم الاهتمام وبالتالي ثبات واستمرارية للأوضاع وللنظام السياسي القائم والعكس في المجتمعات الحديثة أين الاهتمام والوعي السياسي يدفعان دائما إلى التغيير والتطور والحركة.

2-3- الثقافة السياسية والمشاركة:

هناك علاقة وثيقة بين المشاركة السياسية والتنشئة السياسية وكذا الثقافة السياسية فالمشاركة السياسية الفعالة مرتبط أيضا بدرجة الوعي السياسي وبدرجة الثقافة السياسية التي اكتسبها الفرد المواطن. فكلما زاد الوعي السياسي والثقافة السياسية للمواطنين زادت درجات المشاركة. فالوعي السياسي يعبر عن رؤية الأفراد للنظام السياسي القائم والعمليات السياسية وأهداف وبرامج التنظيمات والأحزاب السياسية ومواقف هؤلاء الأفراد منها. أي أنه محصلة ما لدى الأفراد من معلومات و معارف سياسية (السيد و عبد الله، 2005)، الفرد الذي يملك قدرا كبيرا من الثقافة السياسية غالبا ما يكون ذا وعي سياسي بما يحدث في المجتمع ومن ثم فإن له دورا في العملية السياسية والمشاركة في العمل السياسي بأي مستوى.

فالثقافة السياسية كما يرى إدوارد ليهمان E.W.Lehman-تحدد السلوك السياسي الذي يتبعه الأفراد للتعبير عن عواطفهم و انفعالاتهم السياسية، كما تحدد القنوات الشرعية التي عن طريقها يمارس الأفراد حقوقهم السياسية في التعبير عن آرائهم واتجاهاتهم.

وتحقق الثقافة السياسية للأفراد الرضى النفسي عن طريق تحديد الأساليب أو الوسائل التي من خلالها يشاركون بفاعلية في مجال السياسة (السيد و عبد الله، 2005).

أما والتر روسينيوم W.A.Rosenbann- فيرى أن الثقافة السياسية ترتبط بالمشاركة السياسية فهي تكمل على تكوين الاتجاهات والمعتقدات والعواطف التي تدفع الأفراد على المشاركة السياسية من خلال مد الأفراد بالمعرفة والمعلومات عن هذا النظام

وتبرير شرعية وجوده (السيد و عبد الله، 2005). ولما كانت عملية المشاركة ترتكز على ما اكتسبه الفرد من ثقافة سياسية أثناء عملية التنشئة السياسية وهذه الثقافة بتجانسها مع الخبرات المتنوعة التي اكتسبها الفرد قادرة على خلق مواطن فعال في المجتمع، فالمواطن الفاعل المشارك سياسيا تقاس ثقافته السياسية ووعيه بما يمكن أن يقدمه المجتمع - المجتمع الديمقراطي طبعاً- الذي يؤمن بالمشاركة السياسية ويقدر قيمتها، ومن هنا فالمشاركة السياسية تعتمد على قدرة الفرد على تحريك نفسه سياسيا بما يتفق و مصالحه و كونه قادر على التأثير في العمليات السياسية..

3- طبيعة المشاركة السياسية في الجزائر:

لا تختلف طبيعة المشاركة السياسية في الجزائر عن طبيعتها في الوطن العربي ودول العالم الثالث حيث يتم توجيه المواطنين (أو بالمعنى الأدق الرعايا أو الأفراد لأن كما سبق وعرفنا المواطن هو ذلك الفرد المستقل والمتحرر والواعي بالشأن السياسي والذي يميز بين واجباته تجاه مجتمعه وحقوقه اتجاه السلطة السياسية)

نحو ممارسة المشاركة السياسية بنوع من الاختلال، كما نجدها إما مشاركة منعقدة أو شكلية يتسبب فيها ميل السلطة السياسية إلى إقامة أنظمة تسلطية وتقيد مشاركة الجماهير في الحياة السياسية (وهبان، 2003).

فلقد بلورت النخب الحاكمة تصورها للتعددية السياسية بأن تضع تعدد الأحزاب في نطاق محدد وفي حدود موصوفة لا يمكن تجاوزها عن طريق العديد من الشروط أو القيود التي تعترض نشوءها أو نشاطها ولم تعكس ساحة العمل السياسي خارطة القوى السياسية الفعلية، بل تعددت الأحزاب ولكن معظمها كانت المقاصد من وراء نشوءها لتشتت الساحة السياسية وقطع الطريق على أحزاب أخرى فعلية أو معارضة بشدة وفعليا للنظام السياسي القائم. فحرمت قوى سياسية من العمل السياسي بالنص القانوني أو برفض ترخيصها أو المضايقة، وتشكلت هذه الأحزاب الكثيرة وفق الشروط والقيود والحدود التي رسمتها السلطة السياسية الحاكمة والغرض منها البقاء بالسلطة واستمرارها (علوان، 2009).

وإذا كانت الديمقراطية قد أصبحت ضرورة لا مناص منها جراء الانحصر الشديد لنطاق المشاركة السياسية بشكل أعمال عنيفة (غليون، 1990) فإن رفض السلطة السياسية الحاكمة إحداث أي تحولات نوعية في إطار البنى السياسية، قد ولد

العنف بشكل حاد. وهذا ما حدث في الجزائر في التسعينات وما أفرزه إلغاء نتائج الانتخابات.

إن تصاعد مطالب المشاركة السياسية ورفض الأنظمة السياسية الحاكمة الاعتراف بالقوى السياسية يدفع هذه القوى إلى اللجوء للعنف لفرض وجودها عليها، مما يضع التجربة الديمقراطية أمام تحد كبير.

وهناك من المتابعين من يرى أن ضعف المشاركة السياسية في الجزائر وبلدان العالم الثالث عامة، يرجع إلى فقدان الجماهير للثقة في المعتقدات السياسية التي تنتهجها الأنظمة السياسية. ويتضح ذلك من التفاوت الكبير بين المعلن بين والواقع الذي يعيشون فيه أي هناك مفارقات كبيرة (Paradoxe). بالإضافة إلى ضغط الظروف الاقتصادية وانصراف المواطنين إلى تدبير شؤونهم اليومية في إطار نسق قيمي فردي يقوم على تعظيم الممتلكات المادية الخاصة. كما أن تردّي الإحساس بالانتماء إلى أدنى صورة. ومعانات الشعور بالغربة على أرض الوطن يؤديان إلى فقدان حافز المشاركة أضف إلى ذلك قمع المعارضة وضرب الديمقراطية كل هذا يؤدي إلى غياب المشاركة السياسية (السيد و عبد الله، 2005).

وبما أن المناخ السياسي العام في أي مجتمع يلعب دورا كبيرا في تحديد مدى المشاركة السياسية في داخله، فإن النظم الديمقراطية تحرص على مشاركة مواطنيها في العمليات السياسية وبفاعلية عالية على جميع المستويات لأنها تعي بأن المشاركة السياسية هي حجر الزاوية لنجاح النظام الديمقراطي.

وفي الجزائر ما قبل التعددية أي فترة الحزب الواحد، فقد كانت المشاركة من أجل إعطاء غطاء سياسي وتزكية النظام الحاكم، والمشاركة لم تصل إلى صنع القرار السياسي أو المساهمة فيه، و اكتفت المشاركة في أن تكون على شكل انتخابات واستفتاءات شكلية الكل كان يعرف أنها محسومة ومعروفة مسبقا وكان يميز تلك الفترة احتكار القرار في يد زمرة ولا معنى للمشاركة السياسية لبقية الشعب (حسين، 2010).

وحتى بعد إقرار التعددية وبالرغم من بروز أحزاب سياسية ذات توجهات وتيارات إيديولوجية مختلفة ومتعارضة وتعديل القوانين والدساتير والتي بدأت تنص على أهمية المشاركة السياسية لجميع المواطنين في التسيير إلا أن المشاركة السياسية ظلت حبيسة

القوانين المكتوبة فقط لأنها غائبة عن تمثيل المواطنين في صنع القرار السياسي لأن المؤسسات السياسية مازالت تعرف عملية استحداث مؤسسات بديلة عن طريق أسلوب التعيين و ليس الانتخاب مما يفقدها الشرعية اللازمة. (حسين، 2010)

4- الانتخابات Les Elections.

ارتبط مفهوم الانتخابات تاريخياً بالممارسة الديمقراطية التي تقوم على مبدأ التعددية السياسية، ففي المعتقد الديمقراطي، الانتخابات هي امتياز دستوري ووسيلة للتعبير عن خيارات المواطنين، وبالتالي فإن الانتخابات تشكل أساس قيام الديمقراطية والتي بدورها لا توجد إلا بوجود التعددية السياسية التي تعتمد أساساً على التعددية الحزبية والإيديولوجية.

ومع تطور مفهوم دولة القانون كممارسة، تطورت معها التعددية السياسية التي هي أصل أي ممارسة ديمقراطية (خليف، 2010)، أضحت الأساليب الانتخابية هي التي يعبر من خلالها الناخبون عن سيادتهم باختيارهم لممثلهم وذلك ممن يرونه صالحاً من المواطنين، والاختيار لا يكون سوى للمواطنين الأحرار والمستقلين.

يقول الأستاذ ليون بردات في كتابه "الإيديولوجيات السياسية" (الخطيب،

2009):

« بأنه لا يوجد شيء أهم في النظام الديمقراطي من الانتخاب » وفقهاء القانون الدستوري يتفقون على أن الانتخاب هو الوسيلة الوحيدة لإسناد السلطة السياسية في النظام الديمقراطي، وليس فقط فقهاء القانون إنما جلّ المفكرين بما فيهم علماء الاجتماع السياسي والسياسيين لا يرون أحسن آلية وأنجعها في النظام الديمقراطي وخاصة في وقتنا الراهن من آلية الانتخابات أو التصويت، فالمرشحون يلتمسون التأييد من الناخبين بهذه الآلية.

والانتخاب العام والشامل كما يقول فيليب برو: يقوم على الأقل بوظيفتين كبيرتين هما:

أ. إعطاء المزيد من السلطة الشرعية لأولئك الذين يمارسون السلطة.

ب. تنشيط الإحساس لدى المحكومين بانتمائهم للمجموعة الكبيرة بفضل ممارستهم الجماعية لامتياز مشترك، فوظيفة الشعور بالمسؤولية فإن ستيوارت ميل يربطها بالتصويت حيث يرى أنها وسيلة لتثقيف الروح العامة والذكاء السياسي (برو، 2006).

أما أوليفيه كريستان Olivier Christian فيقول: « ليس الانتخاب وسيلة تحقيق أو إيصال رأي ما ولكن هو كذلك طقس اجتماعي ومشهد أو مظهر مستقر موظف للعديد من الرهانات» (Christian, 2002).

كما أن التصويت أو الانتخاب هو شيء سوسيولوجي *Objet Sociologique* فالخيارات الانتخابية تعتمد على العوامل الاجتماعية مثل: الفئات العمرية والمهنية والجنسية... الخ، وهذا ما يسمى في علم الاجتماع الانتخابات بالمحددات الانتخابية (*Déterminants de vote*)، وهو إجراء يكون بموجبه أعضاء مجموعة معينة أو مجتمع قادرين على تعيين قادتهم وعلى تحقيق اختيارات جماعية فيما يتعلق بقيادة شؤونهم العامة، والانتخاب هو أحد المؤسسات المميزة للأنظمة الحديثة (بودون و ف، 2007) حتى أصبح في عالم اليوم من الغريب غياب آلية الانتخابات.

ولا شك أن التصويت الحرّ من أهم المؤشرات على وجود ديمقراطية إيجابية، فيشكل الانتخاب الحدث الأسوأ الذي يعبر به الشعب عن رأيه وأن يعلنوا فردياً أو جماعياً ما يريدون، وبالتالي فإن كثير من الآمال تتوقف على الطرق التي تجري بها الانتخابات وبمدى نزاهتها وحياديتها، فإذا فشلت عملية الانتخاب فالديمقراطية تفشل، فالانتخابات تعتبر مرحلة عامة وجوهرية تؤدي إلى ديمقراطية المجتمعات والتي تجسد حق المشاركة في تسيير الشؤون العامة المنصوص عليها في الدساتير وفي المواثيق الدولية.

فمثلا في المادة 21 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان: « أن لكل إنسان الحق في المشاركة في حكومة بلاده وأن لكل إنسان الحق في دخول مجال الخدمة العامة في بلاده بشكل متكافئ». وتضيف نفس المادة: أن إرادة الشعب هي أساس سلطة الحكومة وأن قيم التعبير عن هذه الإرادة في انتخابات دورية حقيقية تكون بالاقتراع العام المتكافئ وأن تتم بالتصويت السري أو بأي إجراء آخر مماثل من إجراءات الانتخاب الحرّ التي تضمن حرية التصويت لكل إنسان (الباز، 2006).

والمادة 25 من الاتفاقية الدولية للحقوق الأساسية والمدنية، ترى أن حق المشاركة على النحو التالي: لكل مواطن الحق والفرصة دون تمييز.

أ. في أن يشارك في سير الحياة العامة إما مباشرة أو عن طريق ممثلين مختارين بحرية.

ب. أن يَنْتَخِب وأن يُنْتَخَب في انتخابات دورية أصلية وعامة وعلى أساس من المساواة على أن تتم الانتخابات بطريق الاقتراع السري وأن تضمن التعبير الحرّ عن إرادة الناخبين.

ج. أن يكون له الحق في الحصول على الخدمة العامة في بلاده على أسس عامة المساواة.

كما نجد في أغلب دساتير العالم وخاصة الدستور الجزائري في حق الانتخاب أو كما سماه المشرع الجزائري بالاقتراع المباشر والسري، وهذا ما نجده في المادة (1-71) والمادة (1-101) من دستور 1996 (إسماعيل).

وبالتالي نستنتج أن كل الأعراف والمواثيق الدولية ترى أن آلية الانتخابات تمثل أنجع وسيلة من خلالها يستطيع المواطن أن يشارك سياسياً في صنع القرارات والإدلاء بآرائه ومواقفه تجاه السلطة السياسية الحاكمة أو الحكومة المنبثقة أو المختارة، فالانتخاب هو آلية عالمية Universelle.

وهو كما جاء في معجم "الرائد" لجبران مسعود: الانتخاب عملية منظمة بأصول وقوانين يختار بها الشعب أو المواطنون الذين لهم حق الاختيار وانتخاب ممثلهم من نواب أو شيوخ أو رؤساء جمهورية أو مندوبين في كل البلدان ذات الأنظمة الديمقراطية (بيلو و جون بيار، 2011).

فالانتخابات إذن هي عملية صنع القرار والتي يقوم بها الشعب باختيار فرد منهم أو أكثر لمنصب رسمي. هذه هي الطريقة المعتادة والأداة التي تتبعها الديمقراطية الحديثة للمقاعدي في المجالس التمثيلية (وطنية أو محلية).

وإن حقوق المواطنين تتجلى بأوضح صورة في الانتخاب، ففي ظل النظام الديمقراطي يعتبر التصويت خير وسيلة للمواطن كي يعبر عن رأيه ويمارس تأثيره على الشؤون العامة ويضمن احترام حرياته عن طريق اصطفاء سليم للحكام (مسعود، 2005). وبهذا يمكن للمواطنين الأحرار والمستقلين أن يحددوا مصيرهم ومصير مستقبلهم من خلال اختيار السياسات والبرامج التي تطبق في إطار الدولة الحديثة وبالتالي تحديد تاريخانيتها leurs historicité كما يرون هم هذا إذا كان الانتخاب نزيه وحقيقي.

5- الانتخابات في الجزائر المسار التاريخي و السوسيو سياسي:

عرفت الانتخابات في الجزائر عدة مسارات وتحولات وهذا راجع إلى طبيعة بنية الدولة والتي أعقبت مرحلة الاستقلال و نشوء الدولة الوطنية وكذلك المخاض العسير الذي عرفته الدولة الجزائرية فهي كانت في تلك الفترة تحتاج إلى أرضية سياسية وقانونية تنظم الحقل السياسي للدولة الجزائرية المستقلة وكانت مراحلها كالتالي

1-6 بعد الاستقلال:

أ. المجلس الوطني التأسيسي:

تولد المجلس الوطني التأسيسي عن الدستور الصغير 1962- القانون الدستوري الذي يحدد الفترة التأسيسية للجمعية التأسيسية بسنة- كما يحدد مهامه في تعيين حكومة مؤقتة والتشريع باسم الشعب والإعداد والتصويت على الدستور الجزائري. ولقد جرت الانتخابات التأسيسية في نفس اليوم الذي استفتى فيه الشعب الجزائري حول مشروع قانون دستوري بحسب مقتضى الأمر رقم: 010-62 المؤرخ في 16 جويلية 1962 المتعلق بتحديد النمط الانتخابي وأناطت به جملة من المراسيم التنفيذية واعتمد الاقتراع على القائمة الواحدة المغلقة (لعزيز و صايش، 2022).

ب. المجلس الوطني (دستور برنامج 1963): (لعزيز و صايش، 2022)

وفيه الاقتراع بالأغلبية على القائمة المغلقة في دور واحد، حيث جرت الانتخابات التشريعية في حكم دستور 1963 الذي حول للمشرع (المجلس الوطني التأسيسي) اختصاص إعداد قانون الانتخابات التشريعية بمقتضى أولاً: المرسوم رقم 63-306 المؤرخ في 20 أوت 1963 المتعلق بقانون الانتخاب، وثانياً: القانون رقم 254 المؤرخ في 25 أوت 1964 والمتعلق بانتخاب النواب عن طريق الاقتراع العام، المباشر والسري. ويجري الاقتراع على قائمة الولاية والفوز يكون في الدور الواحد على شكل تركيبة شعبية ومقدمة من قبل حزب جبهة التحرير الذي اعتمد كمبدأ دستوري بدلالة المواد من 23 إلى 26 من دستور 1963

ج. اكتساب مجلس الثورة المشروعية والشرعية:

وجاء فيه لصيانة المبادئ الأساسية للثورة والبحث عن الشرعية أن صدور الأمر رقم 56-182 المؤرخ في 10 جويلية 1965 والذي جاء بمثابة دستور صغيرة يلغي دستور 1963، وجاء حسب بيان 19 جوان على تمسك مجلس الثورة بالتصور القاعدي للنظام

الجزائري ويتمحور حول تصويب النظام السياسي والنهج الاشتراكي. وكان أن مزج بين الشرعية الثورية والشرعية المؤسساتية.

د. حكم دستور 1976:

في حكم دستور برنامج (1976-1989) الذي تولدت عنه فترات تشريعية ثلاث، عرف الجسم الانتخابي الجزائري نظاماً انتخابياً واحداً وهو الاقتراع الفردي أي الاقتراع على مرشح واحد، وحتى الانتخابات المحلية كانت أيضاً بالاقتراع الفردي أو بالتشطيب على بقية المترشحين في قائمة واحدة لحزب جهة التحرير الوطني.

هـ. حكم دستور 1989:

أجري استفتاء شعبي على هذا الدستور وكانت نتيجته 73.43% بنعم والذي فتح المجال أمام التعددية الحزبية وألغي نظام الحزب الواحد والنهج الاشتراكي واعتمد مبدأ الشرعية الشعبية على حساب الشرعية الثورية (لعزيز و صايش، 2022).

و. دستور 1996:

اعتمد المشرع الجزائري في ظل دستور قانون 1996 اقتراع التمثيل النسبي على القوائم، في إطار الدوائر الانتخابية التي تتشكل من الولايات الإدارية للجمهورية مع استعمال القاسم المشترك le quotient والباقي الأقوى أو بما يسمى المعامل الانتخابي والغرض منه تمرير تعديلات عميقة في نظام الأحزاب السياسية.

وبما أن دستور 1996 أحدث غرفة ثانية مع البرلمان وهي مجلس الأمة والذي ينتخب ثلثاً أعضائه (3/2) عن طريق الاقتراع غير المباشر والسري من طرف ومن بين أعضاء المجالس الشعبية البلدية والمجالس الشعبية الولائية، والثلث الآخر يعينه رئيس الجمهورية.

ونفهم من هذه الأحكام أنه أصبح للمجالس الشعبية المحلية أهمية بالغة ومصيرية في تحديد أعضاء الغرفة العليا التشريعية، فيمكن لأعضاء المجالس المحلية أن تصبح أعضاء في مجلس الأمة وبالتالي لها تأثير في مصير الأمة بأكملها.

كما أن تطبيق القاسم المشترك الانتخابي لا يخدم الأحزاب الصغيرة والتي لها تمثيل ضيق وضعيف.

وبعد إعلان رئيس الجمهورية في خطابة 15 أفريل 2011 عن إصلاحات سياسية قال عنها ستؤدي إلى تعزيز المسار الديمقراطي في هذا البلد.

وكان التساؤل حول هذه الإصلاحات هل ترمي فعلاً إلى تكريس الديمقراطية أم إنها مجرد ترتيبات ظرفية تندرج في إطار ما يعرف بـ "إستراتيجيات البقاء". أم كانت خطوة استباقية نابعة من قراءة النظام السياسي للأوضاع؟

وحسب دراسة فتحي بولعراس (بولعراس، 2012)، فإن الجزائر لا تعاني نقصاً في القوانين بل مشكلتها تكمن في مدى التزام النظام بالقوانين الموجودة. ويضيف: تبقى الميزة الأساسية لهذه الإصلاحات أنها من وضع الأمير، أي أنها ممنوحة بدلاً من أن تكون محصلة لنقاش وطني بين كل الفاعلين السياسيين والاجتماعية من دون إقصاء، وتمت صياغتها على أسس أمنية بحتة، ولم ترافقها إجراءات إعادة الثقة بين المواطن والسلطة وبالتالي سيبقى تطبيقها مرهوناً بإرادة النظام.

خاتمة:

ما يمكن استنتاجه من هذه الورقة والتي تعد بمثابة مسح نظري للظاهرة المشاركة السياسية وعليه لا يمكن فهم أو تفسير فعل الانتخاب بمعزل عن المشاركة السياسية بصفتها المنظم والمسير للحقل السياسي الذي يساهم بدوره في تنظيم الدولة ومؤسساتها لذلك يجب علينا الإمعان في المحددات النظرية والمنطلقات الفكرية التي تركز عليها المشاركة السياسية ومدى تأثيرها على الفعل الانتخابي المجسد لحق المواطن.

وبحكم المتغيرات السياسية التي تطرأ على الدول وتغير القوانين و الإصلاحات السياسية نرى بأن المشاركة السياسية لا تزال خاضعة لظروف التغيير و كذلك الفعل الانتخابي الذي أصبح مرهون بها وهو يستمد شرعية وجوده من طبيعة النظم السياسية ومحددات العملية السياسية التي بدورها تنتج قيم ومعايير منظمة للمجال السياسي وخاصة المشاركة السياسية باعتبارها أرضية تجسد فيها الممارسات الانتخابية وهذه العوامل كلها ستساهم في عملية إعادة البناء النظري للظاهرة الانتخابية وما تحمله من مفاهيم وتصورات تترجم إلى ممارسات سياسية وعملية وعلى أرض الواقع.

قائمة المراجع:

أحمد وهبان. (2003). التخلف السياسي وغايات التنمية. الإسكندرية: الدار الجامعية الإسكندرية.

السيد شحنة السيد، و محمد عبد الرحمن عبد الله. (2005). علم الاجتماع السياسي . دار المعرفة الجامعية .

برهان غليون. (1990). الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي ،آليات الإنتقال وصعوبات المشاركة . مجلة المستقبل العربي ، صفحة 26.

جبران مسعود. (2005). الرائد ،معجم ألفبائي في اللغة والإعلام . بيروت : دار العلم للملايين .

حسين علوان. (2009). إشكالية بناء الثقافة المشاركة في الوطن العربي . بيروت : مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع .

داود الباز. (2006). حق المشاركة في الحياة السياسية دراسة تحليلية للمادة 60 للدستور المصري مقارنة مع النظام الفرنسي . الإسكندرية : دار الفكر الجامعي .

ر بودون، و بوريكو ف. (2007). المعجم النقدي لعلم الاجتماع. الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية .

روبير بيلو، و دوران جون بيار. (2011). المواطن والدولة ترجمة طواهي ميلود. الجزائر : ابن النديم للنشر و التوزيع ،دار الوافد الثقافية ناشرون .

شريفة ماشطي. (10 سبتمبر ، 2010). المشاركة السياسية أساس الفعل الديمقراطي . مجلة الباحث الاجتماعي ، صفحة 145.

عبد الهادي الجوهري. (2001). دراسات في العلوم السياسية و علم الاجتماع السياسي . الإسكندرية : المكتبة الجامعية الأزاريطة .

عبد الوهاب بن خليف. (2010). المدخل إلى علم السياسة . الجزائر : دار قرطبة و ابن طفيل .

فتحي بولعراس. (31 يوليو/تموز، 2012). الإصلاحات السياسية في الجزائر بين إستراتيجيات البقاء ومنطق التغيير . المجلة العربية للعلوم السياسية ، صفحة 16.

فليب برو. (2006). علم الاجتماع السياسي . بيروت : المؤسسة الجامعية للنشر والدراسات والتوزيع.

قباري محمد إسماعيل. علم الاجتماع السياسي وقضايا التخلق والتنمية والتحديث . الإسكندرية : منشأة المعارف .

محمد أمين لعجال أعجال. (نوفمبر , 2007). إشكالية المشاركة السياسية وثقافة السلم . مجلة العلوم الإنسانية ، صفحة 243.

مرزود حسين. (2010). مشاركة الأحزاب في المؤسسات السياسية في الجزائر (1989-1999). الجزائر : منشورات دار ابن طفيل .

معيفي لعزيز، و عبد المالك صايش. (2022). عن تطور الدساتير الجزائرية . مجلة الدراسات حول فعالية القاعدة القانونية ، صفحة 11.

نعمان احمد الخطيب. (2009). الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري . الأردن : دار الثقافة للنشر والتوزيع.

Christian, O. (2002). votes . Revue actes de la recherche en sciences sociales , p. 125.

Dictionnaire pratique Quillet . (2004). Alger: Librairie artistique.